

«طريق الموت» الواحات سابقا



حينما تكون فى طريقك إلى عمملك، أو دراستك، أو لقضاء مصلحة، أو فى زهرة برفقة أصدقائك، فلا تأمن فهناك «شبح» يحوطك فى كل مكان، لا رقيب لردعه ولا ضمير يقف أمامه.. هذا هو «الإهمال العام» الذى أصبح خطرا يزهق الأرواح كل يوم، وكانت آخر كوارثه حادث طريق الواحات بمنطقة حدائق أكتوبر، الذى وقع نتيجة انفجار خط غاز، يوم ٢٠ أبريل الماضى، وراح ضحيته ٨ أشخاص كان آخرهم «سما» التى قضت نحبها منذ أيام قليلة، بالإضافة إلى تفحم ١٠ سيارات ففى هذا الحادث هناك من فقد ابنه، ومن فقد ابنته، بينما هناك آخر يصارع الموت، وزوجة لا تعرف مصير زوجها الذى خرج من بيته بحثا عن قوت يومه، أسر مكومة انقلبت حياتها رأسا على عقب، والسبب إهمال إحدى شركات المقاولات التى كانت تنفذ أعمال حفر بذات المنطقة، وبما أن عدد الضحايا ما زال يتزايد حتى الآن، فالسؤال الذى يطرح نفسه هو: هؤلاء فى رقبة من؟ وهل تطبق معايير وإجراءات السلامة فى مشاريع البنية التحتية؟ وهو ما ترصده «الوفد» فى ذلك التحقيق

تحقيق - أحمد الأطرش:

مصطفى حجازى، ٢٨ عامًا، وإحدى من ضحايا حادث طريق الواحات، روت زوجته ميار حسن، تفاصيل الليلة المظلمة، وهو يصارع الموت داخل غرفة العناية المركزة فى مستشفى «أهل مصر»، وقالت: هذه الليلة كانت من أصعب ليالى عمري، كنت فى العناية، حواليا وجع مش قادرة أوصفه، فى اليوم نفسه وفى الساعات نفسها شفت بعينى اثنين من المصابين بفارقوا الحياة، شايته أهلهم وهما بيتكسروا قدامى لحظة ما عرفوا الخبر». وأضافت: كنت واقفة وسط ده كله مش فاهمة ايه اللي بيحصل وخايفة على جوزى، بقينا أكثر من ١٤ يوم جوه مستشفى أهل مصر، وزوجى حالته حرجه جدًا».

وتابعت: «الشركة اللي كانت سبب الانفجار، لسة شغالة عادى جدًا كان ماحصلش حاجة، كان مافيش ناس تحرق وتكسرت واتدمرت حياتها، إحنا بنتعالج فى مستشفى أهل مصر، مش لأن حد اهتم، لكن بفضل الدكتور هبة السويدي وفريقها، اللي كانوا السند الوحيد الحقيقى لحد دلوقتى، أنا بكم إنسانيتكم، ماتنسيوش حقنا يضيع يمكن وقتنكم تغير اللي احنا فيه، وحقنا لازم يرجع».

وأشارت «ميار» إلى أن زوجها مصطفى كان فى طريقه إلى عمله بالتجمع الخامس، راكب مع اثنين من زملائه، ولولا أن أحدهم نزل من السيارة قبل دقائق من الانفجار، ما كنا عرفنا إيه اللي حصل. هو نقلهم للمستشفى بعد الحادث، ويعانى زوجى من حروق تغطي ٤٥٪ من جسده، من الدرجة الثانية والثالثة العميقة، إلى جانب إصابة خطيرة فى الرئة، ويحاول الأطباء إنقاذهم بكل جهودهم».

مصطفى ليس الضحية الوحيدة للحادث، إنما نتج عنه وفاة ٨ أشخاص حتى الآن، وإصابة ١٢ آخرين، بينهم أطفال وسيدات، ويوم الأربعاء الماضى تم تشييع جثمانى الطالبتين بكلية طب الأسنان بجامعة القاهرة ٧ أكتوبر «سما عادل» و«منة الله أيمن» التى لحقت بجديتها بعدما كانت تستقل معها ذات السيارة، وسط حالة من الحزن، بعد نحو أسبوعين من صراعهما مع الموت فى مستشفى «أهل مصر» للحروق.

«سما» كانت تستعد لمناقشة مشروع تخرجها فى كلية طب الأسنان، غادرت الحياة قبل إتمام فرحتها بأيام، ففى يوم ٢٠ أبريل الماضى، كانت قد استقلت سيارة للعودة من جامعته، مرت فوق موقع أعمال حفر غير مؤمن جدًا، فاندلع الحريق إثر تسريب فى خط غاز ضغط عال، وظلت سما تصارع الإصابات فى وحدة العناية

المركزة نحو ١٢ يومًا، بجسد أكلته

تبادل الاتهامات بين المقاول وت شركة الغاز وجهاز أكتوبر

التيران، قبل أن تُعلن وفاتها، أمامنة الله أيمن، طالبة الفرقة الثالثة بكلية طب الأسنان، فكانت برفقة جدتها ناهد عبداللطيف، فى طريق عودتهما من زيارة عائلية، الانفجار حاصر السيارة، وتصاعدت النيران، إذ أبلغ شهود العيان أنهم سمعوا صوت انفجار، تلاه اشتعال مفاجئ، وتمكن الأهالى من إخراج الفتاة وهى لا تزال حية، بينما لفظت الجدة أنفاسها فى الموقع، ونقلت منة الله إلى مستشفى «أهل مصر»، فى حالة حرجة، يحرق غطت ٦٠٪ من جسدها، واستشاق حاد للدخان، استمرت الفتاة فى العناية المركزة لنحو أسبوعين حتى لفظت أنفاسها.

وكشفت مصادر بوزارة البترول والثروة المعدنية، عن أن الحادث وقع على بعد مسافة لا تتخطى أمتارًا من أحد خطوط الغاز الرئيسية التابعة لشركة ناتجاس للغاز الطبيعى، حيث كانت شركة «المهجي للمقاولات» تنفذ أعمال حفر بالمنطقة، وأثناء الأعمال تسبب عامل «اللورد»، فى كسر خط غاز مما خلف تسريبات وخيمة.

وأضافت المصادر فى تصريحات خاصة لـ«الوفد»: «أن العامل قام بإخفاء فعلته بـ«الزدم» دون إخطار المسؤولين بالواقعة، حتى انتشر الغاز فى المنطقة، وشعر الناس برائحته، وعلى أثرها انفجر الخط مما تسبب فى تلف إمدادات الغاز الطبيعى، وحرق



لجنة فنية لكشف أسباب الحادث

التحقيق فى ملابسات الحادث، وكشف الفحاح عن نتائج زيارة اللجنة الميدانية لموقع الحادث، وأكد أن المأسورة قد تعرضت للكسر، ما أدى إلى تسرب الغاز وانتشاره فى الجو حتى وقع الانفجار.

وفى ذات السياق، علق طارق النبراوى، نقيب عام مهندسى مصر، على تدخل النقابة الفرعية لمهندسى الجيزة» فى الحادث، وقال إن التقرير يعبر عن وجهة نظرها، ورأت أن تستوضح الأمور ليس إلا.

وأضاف «النبراوى» فى تصريحات خاصة لـ«الوفد»، أن تحقيقًا رسميًا يتم الآن فى النيابة، ولا يصح عمل تقرير أو تحقيق موزاى من قبل النقابة حتى انتهاء إجراءات النيابة، أو طلب تشكيل لجنة مختصة للشروع فى التحقيق الفنى، لافتًا إلى أن النقابة لا يجوز لها إدانة أو تبرير طرف حتى صدور قرارات النيابة، والتي على خلفيتها سيتم تشكيل لجنة مختصة لكشف

ملابسات الواقعة فنيًا، وتقديم رؤية متكاملة عن إجراءات السلامة لعدم تكرار الحادث.

وتابع، أن حادث طريق الواحات، خطير وأليم، يهز المشاعر، فخطوط الغاز ممتدة فى كل مكان، ولا بد أن تكون هناك مسؤولية نحو اتباع إجراءات



السلامة للحفاظ على أرواح المارة فى الطرق العامة والداخلية، مؤكدًا ضرورة محاسبة المخطأ وتطبيق أعلى عقوبة عادلة للأرواح التى أزهقت والخسائر التى تكبدها الضحايا.

ولفت إلى أنه كان يجب التنسيق مع الإدارة المحلية والمجتمعات العمرانية وغيرهما من الجهات المعنية بشكل دقيق، قبل بدء أعمال الحفر، خاصة فى الخطوط التى تشكل خطرًا على حياة المارة، مثل خطوط الغاز والكهرباء وغيرهما.

وأوضح أن القانون يجرم التعامل على هذه المرافق بطريقة عشوائية، باعتبارها تعرض حياة الناس للخطر، وبالتالي لا بد من اتباع إجراءات السلامة، من لافتات وإرشادات وخرائط، وإتاحتها لكل من يقوم بالأعمال فى هذه المناطق.

السلامة أولاً

وأتفق مع المهندس النبراوى فى رأى الدكتور مجدى صلاح نورالدين، أستاذ الطرق والمرور بكلية الهندسة جامعة القاهرة، مشيرًا إلى أن أى أعمال حفر بالطرق العامة لا بد أن تتبع إجراءات السلامة أولاً، خاصة فى المناطق الخطرة التى تمر بها خطوط البنية التحتية، «غاز، صرف، مياه، كهرباء، إنترنت»، وضرورة عمل التحريات الكافية عن المنطقة قبل الشروع فى أى أعمال حفر، لتجنب الكوارث والحوادث التى تقع إثر تلف تلك الخطوط، والحفاظ على حياة المواطنين.

وأضاف «نور الدين»، أن ما شهده حادث طريق الواحات يؤكد أن هناك إهمال من قبل شركة المقاولات المنفذة لأعمال الحفر فى تلك المنطقة، وكان لا بد من التنسيق مع الجهات المعنية فى المنطقة لمعرفة مكان وعمق مخططات البنية التحتية من خطوط «غاز، كهرباء، صرف، مياه، وغيرها».

وتابع، أن الإهمال وعدم الالتزام بمعايير وإجراءات السلامة فى مثل تلك الأعمال، ينذر بتكرار الواقعة، ويهدد بحياة المارة، والمواطنين، لافتًا إلى أنه يجب أن تكون هناك خرائط دقيقة للبنية التحتية فى كل منطقة وإتاحتها لكل من يشرع فى أعمال حفر، تجنبًا لوقوع الكوارث.

مستشفى أهل مصر

ولمتابعة آخر تطورات الحالة الصحية للضحايا، تواصلت «الوفد» مع مستشفى «أهل مصر» للحروق، وأكد أنه استقبل ٥ حالات من حادث طريق الواحات، تم حجز ٤ منها، وتوفيت ٢ حالات منهم بينما هناك حالة وضعها حرج، وتخضع لرعاية طبية. وأضاف «المستشفى» أن طاقاتها الاستيعابية ٦٠ سريرًا، وجميعهم مشغولون بالمرضى، ولكن عندما حدثت واقعة طريق الواحات تم التآهب لها واستقبال الحالات، حيث تم إدخالهم الطوارئ وعمل الفحوصات اللازمة، وكانت نسب الحروق والإصابات متفاوتة بين كل حالة وأخرى، وهناك من دخل الرعاية، وآخر تم إجراء الإسعافات اللازمة له وخرج.

وذكر «المستشفى»: نحن الوحيدون المتخصصون لعلاج الحروق فى مصر، وكل المستشفيات يحولون حالات الإصابات بالحروق لنا بشكل يومي، حيث تم علاج ٨ آلاف حالة حتى الآن، ونعمل على توسعات خلال الفترة المقبلة من خلال تشييد المرحلة الثانية، للوصول إلى طاقة استيعابية تصل إلى ٢٠٠ سرير».

أما من الناحية القانونية، فقال أيمن محفوظ المحامى إن كل الأطراف حتى هذه اللحظة من بداية من عامل الحفر وحتى شركة الغاز وجهاز مدينة ٦ أكتوبر كلهم مدانون، حتى يصدر تقرير فنى عن أسباب الحادث وتحديد المسؤولية الجنائية والمدنية، والعقوبة هنا قد تصل إلى الحبس ١٠ سنوات طبقًا لنص المادة ٣٢٨ من قانون العقوبات والتهمة هى القتل الخطأ، ويكون مسئولًا عن التعويضات بالتضامن مع الشخص الاعتبارى لشركته.

وأضاف أنه وفقًا لنص المادة (١٧٤) من القانون المدنى المصرى، فإن المتوب يكون مسئولًا عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله أثناء تأدية وظيفته، وبالتالي فإن الشركات مسئولة عن الأخطاء التى يرتكبها العاملون فيها.

وأردف: «هنا نجد أن المشرع بنى حكم المادة ١٧٤ على ما يجب أن يتحمل المتوب نتيجة سوء اختياره لتابعه، حيث عهد إليه بالعمل لديه ثم قصصه فى مراقبته وتوجيهه عند قيامه بأعمال وظيفته، ليتحقق الرقابة من الناحية الإدارية حتى لو كانت موزعة بين أكثر من شخص على موظف واحد يؤدى عملاً، والتعويض يقدر حسب الأضرار التى لحقت بالضحايا أو ورثتهم.

حيس

وكانت النيابة العامة فى مدينة ٦ أكتوبر قد قررت حيس مهندسين اثنين لمدة ٤ أيام احتياطياً على ذمة التحقيقات المجراة فى واقعة انفجار خط الغاز قرب منطقة الواحات غرب سوميد، ما يرفع عدد المحبوسين فى القضية إلى ٤ حتى الآن. وكان المهندسون ضمن طاقم الإشراف الفنى التابع لشركة مقاولات خاصة، تولت تنفيذ أعمال الحفر فى محيط موقع الانفجار ونشر التحقيقات الأولية إلى وجود شبهات حول التصدير فى اتباع إجراءات التنسيق مع شركة الغاز المعنية، وغياب تدابير السلامة المهنية قبل مباشرة الأعمال.

كما أمرت النيابة العامة بحبس مقاول وعامل «لودر» من الشركة ذاتها، على ذمة التحقيقات، بتهم الإهمال الجسيم والتسبب فى وفاة وإصابة عدد من الأشخاص نتيجة الإخلال بقواعد الأمان.

نقيب المهندسين: ننتظر قرارات النيابة.. وأصحاب السيارات المتضررة يطلبون التعويض

معهد تكنولوجيا المعلومات يقدم منحاً تدريبية للمجندين

يُقدم معهد تكنولوجيا المعلومات، بالتعاون مع القوات المسلحة، منحاً تدريبية مميزة للمجندين خلال فترة خدمتهم العسكرية، تشمل برنامج التدريب المكثف للمجندين ومنحة التدريب الاحترافي، ويأتي ذلك في إطار الجهود المبذولة لتأهيل كوادر تقنية وطنية تسهم في دعم جهود التحول الرقمي وتعزيز من بناء اقتصاد رقمي مستدام. وتتراوح مدة التدريب في منحة التدريب المكثف بين أربعة وخمسة أشهر، وتحسب ضمن فترة التجنيد المتبقية، وتبدأ الإجراءات التنفيذية للبرنامج في شهر مايو. على أن يمتد التدريب من يوليو إلى نوفمبر، ويتم تنفيذه داخل معهد نظم المعلومات للقوات المسلحة، تحت إشراف كامل من معهد تكنولوجيا المعلومات، وتضمن المنحة عدة مسارات تكنولوجية، منها تطوير الويب الكامل Full Stack باستخدام لغة البرمجة بايثون، واختيار البرمجيات، وتطوير الويب الكامل باستخدام أدوات MERN، والتعامل مع الحوادث والأدلة الجنائية الرقمية، وإدارة الأنظمة، والأمن الهجومي واختبار الاختراق، والتصميم الجرافيكي الشائ الأبعاد والتواصل البصري، وتصميم أدوات

التعلم الرقمي عبر الإنترنت، ونظم المعلومات الجغرافية. تتولى القوات المسلحة ترشيح المجندين من خريجي كليات الهندسة، والحاسبات والمعلومات، وعلوم الحاسب، للانضمام إلى هذه المنحة، ويخضع المجندون لاختبارات قبول تشمل اختبارات ذكاء ولغة إنجليزية ومقابلات فنية وشخصية. وأما منحة التدريب الاحترافي فتستهدف خريجي الجامعات المصرية لعام 2025 من جميع التخصصات، وفقاً لمتطلبات المسار التكنولوجي، ويستمر التدريب تسعة أشهر، ولا يشترط معرفة أو تحديد موقف التجنيد عند التقديم، لذا فهي متاحة لمن لم يبدأ خدمته العسكرية بعد، ويتم التقديم فيها عبر الموقع الرسمي لمعهد تكنولوجيا المعلومات عند فتح باب التسجيل في شهر يوليو. ويحصل المجندون في نهاية التدريب على شهادة معتمدة من معهد تكنولوجيا المعلومات تؤهلهم للتقدم إلى فرص عمل في المجالات المختلفة داخل مصر وخارجها.

مصر تستعد لثورة 5G

2.7مليار دولار استثمارات والمواطن في قلب الخطة

وزير الاتصالات: التحول الرقمي قوة دافعة للنمو وخلق فرص العمل



مستشار ترامب: الولايات المتحدة تلتزم بجعل الجيل الخامس واقعاً في مصر

قال سفير السويد لدى مصر إن الأمن السيبراني ركيزة لا غنى عنها لبنية تحتية رقمية متينة، فيما شدد ممثل وزارة الاتصالات اليابانية على أن الشراكة مع الدول التي تتشارك نفس الرؤية أمر مجزى لتقدم هذه التقنية عالمياً. منصة استراتيجية للنقاش والبناء

قال السفير شريف البيديوي، الرئيس التنفيذي لمجموعة «مجرم وشركاه»، إن المنتدى يتجاوز كونه فعالية تقنية ليصبح منصة حقيقية لبناء شراكات استراتيجية بين القطاع الحكومي، والخاص، والمنظمات الدولية، بهدف الإسراع في تطبيق الجيل الخامس في مصر، معرباً عن سعادته بالمشاركة الدولية رفيعة المستوى التي وصفها بـ«غير المسبوقة».

يحمل منتدى الجيل الخامس محطة محورية في مشوار مصر الرقمي، حيث يتضمن جدول أعماله خمسة محاور أساسية تشمل الأطر التنظيمية لضمان شبكات آمنة وتطبيقات الجيل الخامس في Open العيوية، والأمن السيبراني، وتكنولوجيا RAN، وتمويل البنية التحتية الرقمية.

ويؤكد هذا الزخم الكبير أن مصر تمتلك واقعة نحو تحقيق رؤيتها ببناء مصر الرقمية، وترسيخ مكانتها كمركز إقليمي لريادة التكنولوجيا والابتكار.



أن الانتقال إلى شبكات الجيل الخامس هو خطوة استراتيجية لجعل مصر مركزاً رقمياً إقليمياً. وأضافت سفيرة فنلندا أن بلادها كانت من أوائل الدول التي أطلقت شبكات الجيل الخامس، مؤكدة أهمية التعاون بين السلطات والمشتغلين ومزودى الشبكات لتحقيق اتصال فعال وآمن.

الحصول على خدمات حكومية رقمية بسهولة، فضلاً عن الأمهات اللائي حشن من مستوى معيشتهن من خلال المهارات الرقمية». **إشادة دولية ودعم من الشركاء** أعربت إنجلترا إيجيپتوس، سفيرة الاتحاد الأوروبي، عن فخرها بشراكة أوروبا مع مصر، مشددة على

الاقتصادية الاستراتيجية، لضمان الاستفادة القصوى من إمكانيات هذه التكنولوجيا في دعم التنمية.

أرقام تتحدث عن إنجازات استعرض الدكتور عمرو طلعت نتائج الجهود الحكومية في البنية الرقمية، مشيراً إلى أكثر من 12.7 مليون أسرة متصلة بالإنترنت الثابت، بينما أسر في المناطق الريفية، وزيادة متوسط سرعة الإنترنت الثابت 13 مرة خلال عشر سنوات، كما تحتل مصر المركز الأول أفريقيا في سرعة الإنترنت الثابت، والثاني في انخفاض تكلفة الخدمة، وخطة طموحة لتوصيل الألياف الضوئية إلى 50% من مستخدمي الإنترنت الثابت، خلال خمس سنوات، وأكثر من 120 مليون اشتراك في الهاتف المحمول، ونمو استخدام الإنترنت عبر المحمول بنسبة تفوق 10%، وإطلاق خدمات متقدمة مثل الشرائح المدمجة (eSIM) والاتصال الصوتي عبر WiFi دون تكلفة إضافية على المواطن.

التكنولوجيا في خدمة المواطن أكد الوزير أن التحول الرقمي لا يقاس فقط بالأرقام، بل بالتأثير المباشر على حياة المواطن، قائلاً: «نجاح القطاع يتجسد في عدد الشباب القادرين على الابتكار، والمواطنين في المناطق النائية الذين بات بإمكانهم

كتب – جهاد عبد المنعم وممنة الله جمال:

شهدت القاهرة انطلاقاً قوية نحو المستقبل الرقمي، مع افتتاح الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، منتدى تكنولوجيا الجيل الخامس (5G) في مصر، بمشاركة دولية واسعة النطاق، وحضور نوعي من كبرى الشركات العالمية ورواد الصناعة وصناع القرار من مختلف أنحاء العالم.

حضور دولي رفيع ورسائل دعم قوية جاءت فعاليات المنتدى بمشاركة 120 شخصية بارزة من المسؤولين الحكوميين، وسفراء الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وفنلندا، والسويد، واليابان، بالإضافة إلى خبراء عالميين من منظمات دولية وشركات الاتصالات الكبرى. ليشكل المنتدى منصة إقليمية استراتيجية تناقش مستقبل البنية التحتية الرقمية في مصر وتحولها إلى مركز إقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ومن أبرز الحضور مسعد بولس، كبير مستشاري الرئيس الأمريكي للشئون العربية والشرق أوسطية والأفريقية، والذي أكد التزام بلاده بدعم مصر في رحلتها لبناء اقتصاد رقمي قائم على شبكات الجيل الخامس، قائلاً: «تكنولوجيا الجيل الخامس ستكون العمود الفقري للاقتصاد العالمي خلال العقد المقبل، والولايات المتحدة مستعدة للعمل مع مصر لجعل هذا الواقع ممكناً، بأمن وازدهار متبادل».

التحول الرقمي: من خدمة إلى محرك اقتصادي في كلمته الافتتاحية، شدد الدكتور عمرو طلعت على أن مصر لم تعد تنظر لقطاع الاتصالات بوصفه قطاعاً على حدة، بل أصبح محركاً للإنتاج والنمو في الاقتصاد الوطني، وقال: «خلال العقد الأخير، تبنت مصر رؤية رقمية طموحة أسهمت في نقل الاتصالات من هامش الخدمة إلى قلب عملية التنمية».

وأضاف الوزير أن شبكات الجيل الخامس تمثل «قفزة نوعية» تتجاوز مجرد السرعة، لتعيد تشكيل مفهوم الحياة والعمل، من خلال تمكين تطبيقات متقدمة في الصحة، الزراعة، النقل، والصناعة، لافتاً إلى أن مصر بدأت منذ أوائل عام 2024 إصدار تراخيص الجيل الخامس، وقد حصلت جميع شركات المحمول على التراخيص بحلول نهاية العام.

استثمارات ضخمة وثقة دولية أكد الوزير أن شركات الاتصالات العاملة في مصر استثمرت 2.7 مليار دولار منذ عام 2019 للحصول على الترددات والتراخيص اللازمة لتقديم خدمات الجيل الخامس، وهو ما يعكس ثقة المستثمرين المحليين والدوليين في البيئة الرقمية المصرية، مشيراً إلى أن العمل جار على استكشاف تقنيات متقدمة مثل شبكات Open RAN لتعزيز التنافسية وخفض التكاليف وتحفيز الابتكار. وأوضح طلعت أن خطة طرح الجيل الخامس ستبدأ من المدن الكبرى، والطرق الرئيسية، والمناطق

« مصر للمعلوماتية» تطلق أول

مترجم فوري للغة الإشارة



في خطوة نوعية تعكس التزامها بتسخير التكنولوجيا لخدمة المجتمع، أعلنت جامعة مصر للمعلوماتية عن تطوير برنامج تقني مبتكر يُترجم لغة الإشارة بشكل فوري، ما يفتح آفاقاً جديدة لدمج شريحة كبيرة من أصحاب الهمم - خصوصاً الصمم وصناع السمع - في المجتمع المصري، ويسهم في تيسير حياتهم اليومية. البرنامج الذي أطلق عليه اسم «مترجم لغة الإشارة - SLI»، يتيح للمستخدمين التواصل بسهولة مع الأشخاص الذين فقدوا القدرة على التلق ويجيدون فقط لغة الإشارة، ما يزيل حاجزاً طالما عرقل اندماج هذه الفئة في التعليم والخدمات الحكومية والتفاعل المجتمعي بشكل طبيعي. وأكدت الأستاذة الدكتور هدى مختار، عميد كلية علوم الحاسب والمعلومات، أن هذا المشروع يُجسد رؤية الكلية في ربط المحتوى الأكاديمي بالواقع العملي، وتحفيز الطلاب على تطوير حلول ذات أثر اجتماعي واقتصادي ملموس، وقالت إن البرنامج هو ثمرة عمل جماعي لتفريق من طلاب الفرقة الثالثة بالكلية، ضم: أحمد سامح، نور هاني، ليلى خالد، وباسميين محمد. يعتمد البرنامج على تقنيات الذكاء الاصطناعي (Real Time)، حيث يحوّل لغة الإشارة إلى نصوص مكتوبة بدقة وسرعة عالية، وقد تم تدريب النموذج باستخدام تقنيات متقدمة مثل Mediapipe والشبكات العصبية (Neural Networks) لتحقيق معدل دقة بلغ 93.33%، في التعرف على الحروف، بالإضافة إلى نموذج LSTM مع آلية الانتباه التي تساعد في الوصول إلى دقة 90% في التعرف على الكلمات من خلال تحليل الفيديوها.

وفي تصريحاتها، أوضحت الطالبة نور هاني، عضو الفريق، أن تطوير البرنامج مرّ بمرحلتين رئيسيتين،



التحول الرقمي ليس رفاهية

لم يعد التحول الرقمي ترفاً أو خياراً مؤجلاً، بل هو ضرورة وطنية لأي دولة تطمح للتنمية الحقيقية. وفي مصر، بات المشروع الرقمي عنواً لمستقبل شامل يقوده قطاع الاتصالات، دون أن يكون مقصوراً عليه فقط، فالمسؤولية الكبرى التي يتحملها الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تركزت على بناء بنية تحتية قوية، وتأهيل الكوادر البشرية، وربط التحول الرقمي بكل القطاعات لتحقيق رؤية الدولة.

وفي منتدى تكنولوجيا الجيل الخامس 5G الذي عُقد مؤخراً بالقاهرة بحضور دولي لافت، بدا واضحاً حجم التقدير العالمي لما حققته مصر في هذا الملف، الثلاث في المنتدى لم يكن فقط مناقشة أحدث تقنيات الاتصالات، بل الرؤية الوطنية التي عرضها الوزير، والتي تركز على بناء اقتصاد رقمي ذكي، وعدالة رقمية، وإتاحة الفرص للجميع.

الجيل الخامس لا يعنى فقط سرعة أعلى للإنترنت، بل تحولا جذرياً في أنماط الحياة والعمل والتعليم والصحة والنقل والصناعة، ومنذ عام 2024، بدأت مصر رسمياً في منح تراخيص لتقنية 5G، مع خطة ذكية للانتشار تبدأ من المدن الكبرى وتصل إلى المناطق النائية، تأكيداً أن التحول الرقمي لن يقتصر على العاصمة فقط.

اليوم، لم تعد مصر مجرد سوق ناشئة في قطاع التكنولوجيا، بل شريك إقليمي في صياغة مستقبل التحول الرقمي، هذا ما أثبتته المنتدى، الذي لم يكن مجرد فعالية تقنية، بل كان إعلاناً واضحاً عن جاهزية الدولة للمستقبل بأدوات محلية وشراكات عالمية. قد لا يلمح المواطن الفرق في سرعة الشبكة فوراً، لكنه يشعر بتحسن ملموس في جودة الحياة، وفرص العمل، وسهولة التواصل مع مؤسسات الدولة، وهذا هو جوهر التحول الرقمي الحقيقي.

وبحسب الوزير، فإن قطاع الاتصالات تحوّل خلال العقد الأخير من قطاع خدمي إلى ركيزة إنتاجية في الاقتصاد الوطني، بفضل استثمارات ضخمة في البنية التحتية، وقد ارتفع عدد الأسر المتصلة بالإنترنت الثابت إلى أكثر من 12.7 مليون، وقفز متوسط سرعة الإنترنت 13 ضعفاً، ما جعل مصر تصدر إفريقيا، كذلك، بلغ عدد مشتركي المحمول 120 مليون مشترك في 2024، مع نمو استخدام الإنترنت عبر الموبايل بأكثر من 10%.

التحول الرقمي في مصر ليس مجرد شعار.. بل هو مشروع وطني يعيد تشكيل المستقبل.

gr2mg@yahoo.com

انطلاق « يوم اختبار البرمجيات 2025 »

متخصصة تناولت أحدث الابتكارات في اختبار الذكي، والذكاء الاصطناعي التوليدي، وDevOps، وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي. المسار الثاني تم 10 عروض تفاعلية وتجارب حية استعرضت أحدث أدوات الاختبار الذكية، وأتمتة العمليات، وحلول أمان البرمجيات. وأكد الدكتور هيثم حمزة، القائم بأعمال رئيس مركز SECC، أن انضمام «يوم اختبار البرمجيات» رسمياً إلى شبكة ISTQB بعد شهادة جودة عالمية لما تقدمه مصر، ويعزز من حضورها الدولي. وأضاف أن المركز، ومنذ إنشائه قبل نحو 24 عاماً كمبادرة من وزارة الاتصالات، يعمل على تبني أفضل المعايير الدولية والارتقاء بكفاءة الكوادر المحلية. وعلى هامش الفعاليات، عُقد اجتماع مجلس اختبار البرمجيات المصري (ESTB)، بمشاركة قيادات من ISTQB، ونقاش الاجتماع طرح شهادات متخصصة للقطاع المالي والتكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في عمليات الاختبار.

كما ناقش المجلس إطلاق «يوم اختبار البرمجيات العربي» بمشاركة سبع دول عربية، على أن يتم عقده تباعاً في كل دولة، ويهدف إلى معالجة قضايا مثل تعريب البرمجيات، ووضع معايير اختبار تتماشى مع الثقافة والبيئة العربية.



لجودة البرمجيات (ISTQB)، عن إعجابها بالتفاعل النشط داخل المؤتمر، خصوصاً من فئة الشباب، مشيدة بالجهود المصرية للارتقاء بجودة البرمجيات، وقدمت خلال المؤتمر عرضاً شاملاً حول مراحل دمج الذكاء الاصطناعي في عملية اختبار البرمجيات، بدءاً من التخطيط وحتى التنفيذ. ضم جدول المؤتمر مسارين رئيسيين: المسار الأول اشتمل على 9 جلسات تقنية

تحت رعاية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، انطلقت اليوم فعاليات النسخة الثالثة من «يوم اختبار البرمجيات 2025»، والتي تنظمه هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا) من خلال مركز تقييم واعتماد هندسة البرمجيات (SECC)، في حدث تقني هو الأبرز من نوعه في مصر والمنطقة، بمشاركة أكثر من 500 متخصص وخبير دولي، وانضمام رسمي إلى شبكة مؤتمرات ISTQB العالمية للمرة الأولى. الفعالية التي أقيمت بالتعاون مع مجلس اختبار البرمجيات المصري (ESTB)، حملت شعاراً يعكس التوجهات التقنية المستقبلية: تطور اختبار البرمجيات: الابتكار باستخدام الذكاء الاصطناعي ومنهجيات DevOps، بمشاركة نخبة من الشركات العالمية مثل Microsoft و Deloitte و DXC و Expleo، إلى جانب شركات محلية بارزة، ما يؤكد على التثقل الدولي للمؤتمر.

في كلمته الافتتاحية، أكد المهندس أحمد الظاهر، الرئيس التنفيذي لـ«إيتيدا»، أن الاستمرار في اختبار البرمجيات لم يعد رفاهية، بل بات محركاً حقيقياً للاقتصاد الرقمي، مشيراً إلى أن هذا المجال يسهم في خلق فرص عمل جديدة، وتحسين جودة المنتجات الرقمية، وبالتالي زيادة ثقة الأسواق العالمية في الصناعة المصرية.

وأوضح الظاهر أن الهيئة، من خلال مركز

وداعاً للمكالمات الأزعاجية.. حظر شامل للأرقام غير المسجلة

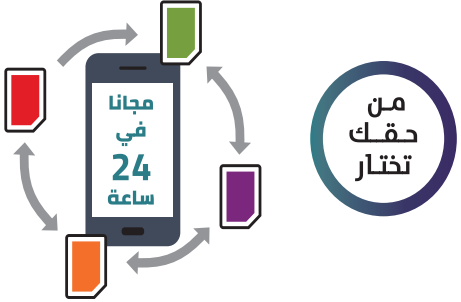


وأعلن الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات عن مجموعة جديدة من الإجراءات التنظيمية والتقنية التي تهدف إلى تعزيز الشفافية وتمكين المواطنين من التعرف بشكل أفضل على هوية المتصلين، سواء في الهاتف المحمول أو التليفون الثابت، يأتي ذلك في إطار مواصلة الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات جهوده لحماية خصوصية مستخدمي خدمات الاتصالات والحد من ظاهرة المكالمات الأزعاجية. وقد شملت هذه التحديثات إطلاق خدمة إظهار الرقم للتليفون الثابت، والتي تتيح للمستخدمين معرفة اسم الجهة المتصلة عند استقبال مكالمات من التليفون الثابت، بما في ذلك المكالمات الترويجية، مما يساعد في اتخاذ قرار الرد من عدمه. كما تم تطوير خدمة إظهار هوية المتصل لتشمل أيضاً صفته المتصل أو طبيعته، خاصة في حالة المكالمات الواردة من الإعلاميين، أو مقدمي الخدمات التوصيل، أو العاملين في التبرعات، وذلك بهدف التمييز بين هذه الفئات والمكالمات الترويجية غير المرغوب بها. أكد الجهاز اتخاذ إجراءات رادعة بحق المخالفين، حيث سيتم وقف أي جهاز تليفون يستخدم خط رقم مسجل بخدمة «المكالمات الترويجية» أكثر من مرة في إجراء مكالمات أزعاجية على جميع الشبكات، وفي حال قيام المستخدم

بإعادة تشغيل الهاتف من خلال تسجيل الخط المخالف، ومن ثم استخدام خطوط جديدة غير مسجلة مرة أخرى لإجراء مكالمات أزعاجية، فسيتم غلق الجهاز شكل نهائي ومنعه من العمل على أي شبكة داخل جمهورية مصر العربية، كما سيتم نهائياً حظر المشتركين الذين يثبت استخدامهم لخطوط أخرى غير مسجلة لتقيام بمكالمات ترويجية مخالفة، من الحصول على أي خطوط جديدة مستقبلاً، حتى وإن كانت هذه الخطوط شخصية وليست تجارية، وذلك لضمان الالتزام بالقواعد التنظيمية التي تعمي خصوصية المواطنين. وتأتى هذه الخطوة استكمالاً للقواعد الإلكترونية التي كان الجهاز قد أقرها في يوليو 2024 بشأن تنظيم استخدام خطوط المحمول في المكالمات الترويجية



دلوقتي تقدر تحول خط موبايلك لشبكتك المفضلة وبفسس الرقم مجاناً في 24 ساعة



للاشكاوى والاستفسارات،

تواصل مع الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات على رقم

155

fraud.tra.gov.eg

